

المفصل الأول

مدخل للتحليل الاقتصادي الكلي

1. مفهوم علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية:

أ. مفهوم علم الاقتصاد:

لقد تعددت تعاريف علم الاقتصاد منذ آدم سميث حتى الآن، ومن وجهات نظر مختلفة تتراوح بين الرأسمالية والاشتراكية، فيعرف الاقتصادي الأمريكي بول سامويلسون Paul Samuelson علم الاقتصاد بأنه: العلم الذي يهتم بدراسة كيفية اختيار الأفراد أو المجتمع، استخدام الموارد المنتجة في إنتاج مختلف البضائع المنتجة عبر الزمن ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي والمقبل وبين مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع. أما الاقتصادي البولوني أوسكار لانج Oscar Lange فيعرف علم الاقتصاد بأنه: علم القوانين التي تهيمن على إنتاج الوسائل المادية لإشباع الحاجات الانسانية وتوزيعها¹. ونظرا لتعدد تعاريف علم الاقتصاد فلا يمكن إعطاء تعريف واحد له بل يمكن إعطاء مفهومه الذي يركز على الوظائف التالية²:

يهتم علم الاقتصاد بتوزيع الموارد المتاحة عما يطلب انتاجه من السلع والخدمات وكيفية الانتاج والفئات المستهدفة لإشباع حاجاتها من هذا الانتاج.

هو علم الاختيار والقرارات، حيث يجب اختيار أحسن البدائل المتاحة لأن الموارد محدودة وذلك بمفاهيم معينة للوصول لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات المستهلك غير المحدودة.

علم يهتم بآلية التبادل التجاري بين الدول (استيراد وتصدير) أو المصالح المشتركة كذلك التبادل.

يهتم بتوضيح آليات الأسعار والنتائج والبطالة والتجارة الخارجية...إلخ.

أي أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يهتم بمعرفة الكيفية التي تستخدم بها الدول مواردها النادرة لإنتاج تلك السلع والخدمات ذات القيمة في اشباع الحاجات ثم توزيعها بين لأفراد المجتمع³.

ب. مفهوم النظرية الاقتصادية:

النظرية الاقتصادية كأي نظرية اقتصادية أخرى لها مجال اهتمامها، فهي تتناول بالدراسة والتحليل كل الظواهر الاقتصادية، وهذا من أجل تفسيرها وتقديم الاجابة اللازمة عنها، من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات اللازمة، وتتم عملية الدراسة بطريقة تبسيطية وتجريدية⁴. وتستطيع دراسة هذه الظواهر من خلال دراسة نشاطات الأعوان الاقتصادية (العائلات والمؤسسات) من جهة، وكذلك العلاقات المختلفة التي يخلقها المحيط الاجتماعي أو المؤسسي بين هذه الأعوان.

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 7.

² بريس السعيد، الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج، تقارن محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، غابة، الجزائر، 2007، ص 9.

³ نفس المرجع والصفحة سابقا.

⁴ علاش أحمد، دروس وتقارن في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هوم للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 9.

الفصل الأول..... مدخل للتحليل الإقتصادي الكلي

وانطلاقاً من ذلك يمكن أن نميز نوع الاقتصاد وذلك حسب المنهج وأدوات التحليل إلى:

- الاقتصاد الموضوعي (الإيجابي): يهتم بدراسة وتحليل ما هو قائم في الاقتصاد أي خالياً من الآراء الشخصية والانحياز لرأي أو جهة، فهو تحليل موضوعي ومتوقع كأن تقول: لو ارتفع الدخل فإن الاستهلاك سيرتفع أي لو حصل كذا سيحصل كذا.
- الاقتصاد المعياري: يهتم بدراسة ما كان يجب أن يكون عليه الاقتصاد، أي أنه يخضع للرأي الشخصي ويتأثر بالقيم الخاصة للأفراد كونه غير موضوعي.

2. النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية والفروق الموجودة بينهما:

أ. النظرية الاقتصادية الكلية:

ينصرف هذا التحليل إلى الاقتصاد الوطني في مجموعه إذ يتسم بالشمول والعلاقات الكلية، سواء ما تعلق منها بالكميات الكلية كالحجم الكلي للإنتاج والتشغيل، أو المستوى العام للأسعار أو ما كان في مجال القرارات والسياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني.⁵

حيث يدرس عمل الاقتصاد ككل، فهو يتناول دراسة المواضيع الاقتصادية على مستوى الوطن، فهو يسعى إلى توضيح وشرح المشاكل الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وإعطاء الحلول الملائمة، وتشمل هذه الدراسة مواضيع عديدة منها: الدخل الوطني (القومي)، النقود، البطالة، المستوى العام للأسعار، أسعار الصرف، ميزان المدفوعات، التضخم، الكساد...إلخ.

وقد استخدم مصطلح الاقتصاد الكلي لأول مرة من قبل الاقتصادي فريش Frish عام 1933 ويتكون من كلمة Macro التي أخذت من اليونانية من كلمة Makros وتعني كبير وكلمة Economics وتعني اقتصاد أي الاقتصاد الكبير والذي اصطلح فيما بعد على تسميته بالاقتصاد الكلي أو التجميعي.⁶

ب. النظرية الاقتصادية الجزئية:

يهتم التحليل الاقتصادي الجزئي بتحليل أو دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية كما يدرس علاقتها في الأسواق المختلفة التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات. كما يهتم بدراسة سلوك المستهلك ومستوى المنفعة، وكذا تركيب عناصر الانتاج وتوزيع الدخل وعمل جهاز الأسعار، ولذلك فإنه يطلق على الاقتصاد الجزئي في بعض المراجع نظرية السعر حيث يهتم هذا الأخير بتوضيح الكيفية التي يتم بها تخصيص الموارد الانتاجية لإنتاج السلع والخدمات المختلفة وكذلك كيفية توزيع هذه السلع والخدمات بين السكان.

⁵ حشيش عادل أحمد وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999، ص.ص 51-52.

⁶ بريش السعيد، مرجع سابق، ص 11.

الفصل الأول..... مدخل للتحليل الإقتصادي الكلي

ومصطلح الاقتصاد الجزئي Microeconomics يتكون من المقطع Micro الذي اشتق من الكلمة اليونانية Mikros وتعني الصغير والمقطع economics والتي تعني اقتصاد، أي الاقتصاد الصغير الذي أطلق عليه فيما بعد الاقتصاد الجزئي⁷.

٧ الفروق بين التحليلين:

يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-1): أهم الفروق بين الاقتصاد الجزئي والكلي

الاقتصاد الكلي	الاقتصاد الجزئي	
الظواهر الاقتصادية على المستوى الكلي	الوحدات الاقتصادية	موضوع الدراسة
- تحقيق التنمية الاقتصادية	- تحديد الأسعار - تحقيق التوازن - تحقيق المنفعة	الهدف
- الدخل الوطني - الناتج الوطني - التشغيل التام	- نظرية السعر - نظرية المستهلك - توازن السوق	الظواهر

3. منهجية وأدوات التحليل الاقتصادي الكلي:

لا تهتم النظرية الاقتصادية الكلية بالأعداد الهائلة من المنتجين بقدر ما تهتم بالاستثمار الذي تقوم به تلك المؤسسات أو بمجموع الإنتاج المحصل عليه، كما أنها لا تهتم بالأعداد الهائلة من المستهلكين بقدر ما تهتم بالطلب الاستهلاكي على المستوى الوطني، وهي تعمل على جمع هذه المتغيرات في مجتمعات كلية وتهدف إلى البحث عن العلاقات الموجودة بين هذه المجمعات باستخدام النماذج الاقتصادية.

أ. أنواع النماذج الاقتصادية وكيفية بنائها:

النموذج الاقتصادي هو عبارة عن عملية تبسيط للتعقيدات الاقتصادية الناتجة عن النشاط الاقتصادي المستمر للأعوان الاقتصادية، وبما أن الظاهرة الاقتصادية تحكمها عدة عوامل فإن الاقتصاديين يركزون على ما يرونه أهم محدد أو أهم المحددات للظاهرة محل الدراسة⁸.

- مراحل بناء النماذج الاقتصادية الكلية⁹:

§ المرحلة الأولى: مرحلة اختيار الوحدات الاقتصادية وكذلك المجمعات الاقتصادية: إن مرحلة اختيار الأشخاص (الأعوان) الاقتصادية قد اختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية حيث نجد:

٧ الكلاسيك: إن ريكاردو مثلاً عند دراسته لكيفية توزيع الدخل اعتمد في تحليله على ثلاث وحدات اقتصادية هما فئة العمال، فئة الرأسماليين وفئة ملاك الأراضي وبالتالي المجمعات الاقتصادية المكونة للدخل ستكون متناسبة مع ذلك وهي الأجور الأرباح والريع.

⁷ بريش السعيد، مرجع سابق، ص 12.

⁸ علاش أحمد، مرجع سابق، ص 13.

⁹ محمد عبد المومن، مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 7.

الفصل الأول..... مدخل للتحليل الإقتصادي الكلي

✓ المدرسة الاشتراكية: إن كارل ماركس عند دراسة مشكل التوزيع قسم المجتمع إلى طبقتين فقط طبقة العمال وطبقة الرأسماليين وبالتالي بالنسبة إليه الدخل سيوزع بين الأجور والأرباح فقط.

✓ الطبيعيون: فرانسوا كيني عند تعرضه لكيفية توزيع الناتج قسم المجتمع إلى كل من طبقة المنتجين (الفلاحين)، طبقة الملاك وأخيرا الطبقة العقيمة أو طبقة التجار.

✓ أما التحليل الحديث فيقسم المجتمع إلى 4 فئات الأفراد، الإدارات الحكومية والهيئات التابعة لها، الدولة، العالم الخارجي، والبعض يضيف قطاع خامس يتمثل في قطاع المؤسسات المالية والمصرفية والتي تعد وسيطا فقط.

إن ما يستخلص مما ذكر هو أن الوحدات الاقتصادية قد تختلف باختلاف المدارس كما قد تختلف باختلاف الباحث أو الغرض من الدراسة فمثلا إذا كان الغرض دراسة تأثير الادخار على النشاط الاقتصادي قد نختار فقط قطاعين قطاع الأفراد وقطاع الإنتاج دون القطاعات الأخرى أما إذا كان الهدف هو مدى تأثير الضرائب فيجب إدراج قطاع الحكومة وهكذا.

§ المرحلة الثانية: وهي مرحلة اختيار أسباب الظاهرة وتبسيط الواقع وهي مرحلة يمكن تقسيمها إلى مراحل منها:

✓ خطوة تحديد المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة بصفة عامة؛

✓ خطوة انتقاء البعض منها ما دامت لا تتعارض ما يراد البرهنة عليه ووفي نفس الوقت الاستغناء عن البعض الآخر التي قوته التأثيرية ضعيفة؛

§ المرحلة الثالثة: مرحلة تحديد المتغيرات الوسيطة (طبيعة العلاقات) (تحديد العلاقات بين هذه المتغيرات).

- أنواع النماذج الاقتصادية:

ينقسم النموذج الاقتصادي إلى:

- النموذج الوصفي: يقوم بتحليل وصفي لمختلف العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية بطريقة كلامية دون صياغتها في معادلات دقيقة.

- النموذج الرياضي: ويقدم تحليلات للعلاقات الاقتصادية الموجودة بين مختلف المتغيرات باستخدام الأساليب الرياضية وهي الصيغة التي تمكن من اشتقاق علاقات التأثير والتأثر المتبادل بين مختلف المتغيرات، فمثلا: المعادلة: $C = a + by$ ، هي علاقة رياضية تبين أثر تغير الدخل (y) على الاستهلاك (C).

- النموذج القياسي: هو الدراسة الكمية باستخدام الأساليب الإحصائية للمعادلات الرياضية، حيث أن هذه النماذج تختبر صحة العلاقات الرياضية في الظروف الاقتصادية.

الفصل الأول..... مدخل للتحليل الإقتصادي الكلي

ب. تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية:

تنقسم المتغيرات في مجموعة المعادلات الاقتصادية إلى نوعين رئيسيين: داخلية وخارجية، والمتغيرات الداخلية هي تلك المتغيرات التي تحدد قيمتها داخل النموذج، ويفترض فيها أنها تؤثر في بعضها البعض وتتأثر بالمتغيرات الخارجية ولكنها لا تؤثر فيها. أما المتغيرات الخارجية فهي تلك المتغيرات التي تؤثر على المتغيرات الداخلية. ولكنها لا تتأثر بها¹⁰.

وبما أنه في التحليل الاقتصادي لا يمكن دراسة أثر وتأثير كل منها تأتي أهمية فرضية عبارة "مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها" في النظرية الاقتصادية والمقصود بها هو أنه عندما ندرس العلاقة بين متغيرين ونظرا لتداخل العلاقات وتأثيرها على الظاهرة قيد الدراسة، فإننا نفترض فقط أن المتغيرين فقط سيؤثر كلا منهما على الآخر بينما نفترض بقية العوامل التي يمكن أن تؤثر في العلاقة ثابتة، فهي تسمح للاقتصاديين أن يصوغوا عبارات دقيقة ومحكمة عن العلاقات التي تربط المتغيرات.

ج. تحديد المعادلات أو العلاقات:

- المعادلة هي العلاقة التي تبرز نوعية التأثير أو التأثير بين مختلف المتغيرات، ويمكن تقسيمها إلى:
- **المعادلات السلوكية:** وهي التي تشرح سلوك متغير بدلالة عدد من المتغيرات، مثل: شرح سلوك الاستهلاك بدلالة الدخل، $C = a + by$, $f(y)$.
 - **المعادلات التعريفية:** وهي تعريف متغير معين باستخدام متغيرات أخرى مثلا: الدخل يمكن تقسيمه بين ادخار واستهلاك، $y = C + S \dots (01)$.
 - **المعادلات التوازنية:** وتعبّر عن شرط التوازن الذي تقوم عليه النظرية، أي الشروط التي يكون فيها النموذج في حالة توازن، مثلا: الدخل يمكن تقسيمه بين استثمار واستهلاك، $y = C + I \dots (02)$.
- من (01) و (02) نجد أن: $S = I$ ، أي أن كل ما يدخر يستثمر، إذن هنا علاقة توازنية.

4. أنواع التحليل الاقتصادي الكلي:

- يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي الكلي إلى أنواع مختلفة، وتختلف التقسيمات باختلاف التقسيمات التي يقوم عليها التحليل، ويمكن أن نشير إلى الأنواع التالية¹¹:
- **التحليل الساكن:** هذا النوع من التحليل عادة ما يكون في الفترة القصيرة وهو لا يأخذ بعين الاعتبار تأثير عنصر الزمن في الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة ويركز على التحليل اللحظي المؤقت.
 - **التحليل الحركي:** يتركز هذا التحليل بصفة خاصة على عنصر الزمن، وذلك عند دراسة الظواهر الاقتصادية، بمعنى أنه يدرس هذه الظاهرة أو تلك وفقا لتغيراتها عبر الزمن.

¹⁰ عمر صخري، مرجع سابق، ص 10.

¹¹ بريس السعيد، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الأول..... مدخل للتحليل الإقتصادي الكلي

- التحليل الساكن المقارن: يختص هذا النوع من التحليل بدراسة الظواهر الاقتصادية وعلاقتها مع بعضها البعض في حالة تحقيق أوضاع التوازن دون الاهتمام بالكيفية التي يتم بها الانتقال من نقطة توازن إلى أخرى (بين الظواهر). ويعتبر الاقتصادي كينز أبرز من اعتمد على هذا النوع من التحليل الاقتصادي في كتابه المعروف النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود.

5. أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تحاول النظرية الاقتصادية شرح المشاكل الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الوطني وإعطاء الحلول الملائمة لهذه المشاكل، وهذا يعني أنه لا مفر من وضع سياسة اقتصادية، غير أنه قبل دراسة ووضع السياسة النظرية الاقتصادية الكلية فإنه لا بد من تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني، لأنه لا يمكن وضع سياسة اقتصادية معينة بدون أهداف محددة لها. ومن الواضح أن أهداف السياسات الاقتصادية تختلف من اقتصاد إلى آخر. إلا أنه يمكن لنا تحديد أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية¹²:

- النمو الاقتصادي: يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على انتاج البضائع والخدمات. وكلما كان معدل نمو الاقتصاد اوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل. لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد؛
- الاستخدام التام: بما أن الاستخدام التام هو دالة تابعة لحجم العمل والمكافآت المحصل عليها، فلرفع مستوى معيشة الأفراد لا بد من جعل الاستخدام أكبر ما يمكن، أي توفير فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل؛
- استقرار الأسعار: إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على المدخرات، سياسات التأمين والسندات. بعبارة أخرى فإن التضخم يؤثر سلبا على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود، لذا لا بد من تأمين استقرار الأسعار وتجنب حدوث التضخم والانكماش؛
- عدالة توزيع الدخل: من بين الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية الكلية هي محاولة توزيع الناتج الوطني بشكل عادل أو على الأقل قريب من العدالة. وهذا يتحقق عن طريق مكافأة الأفراد حسب انتاجيتهم وجهودهم تطبيقا لشعار "لكل حسب عمله" وبنفس الوقت يجب ضمان حد أدنى من الأجر لكل فرد من أفراد المجتمع؛
- التوازن في ميزان المدفوعات: من بين الأهداف الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية هي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والذي هو عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة. وتشتمل الصفقات على الصادرات والواردات وتدفقات رأس المال المختلفة.

¹² عمر صخري، مرجع سابق، ص.ص 12-13.